

العنوان: أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن

المصدر: أعمال ندوة البادية المغربية عبر التاريخ

الناشر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والجمعية المغربية للبحث التاريخي

المؤلف الرئيسي: نجيدي، محمد

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 1999

مكان انعقاد المؤتمر: الرباط

الهيئة المسؤولة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس

الصفحات: 103 - 119

رقم MD: 595187

نوع المحتوى: بحوث المؤتمرات

قواعد المعلومات: HumanIndex

مواضيع: تاريخ المغرب، مولاي الحسن، السلطان، أملاك المخزن، الأحوال السياسية، الاراضي الزراعية، بهائم المخزن، أمناء الأملاك

رابط: http://search.mandumah.com/Record/595187

أملاك المخزن بالبادية
في عهد السلطان مولاي الحسن

محمد نجيدي
كلية الآداب بنمسيك
الدارالبيضاء

إن من يتصفح وثائق عهد مولاي الحسن لا يمكن أن لا يلاحظ كثرة المراسلات المخزنية التي تتحدث عن الأنواع المختلفة لأملاك المخزن بالبادية المغربية في القرن الماضي، وتبين طرق استغلالها؛ كما تشير إلى مشاكل الاشراف عليها.

I ــ محاولة التعريف بمختلف أنواع أملاك المخزن بالبادية :

1 ــ الأراضي الزراعية :

تتحدث الوثائق عن الأراضي الزراعية التابعة لملكية المخزن بعبارات بسيطة وغير متعددة أهمها عبارات **«أملاك المخزن»**، **«بلادات المخزن»** و**«الأملاك السعيدة»**. ولكن العبارة الأكثر استعمالاً فقد كانت كلمة **«الأملاك»** فقط بدون أي نعت إضافي.

وبديهي أن هذه الأراضي كانت تنقسم إلى مناطق بورية ومناطق سقوية وأخرى تحمل زراعات شجرية؛ ولكننا سنحاول التعرف على العبارات التاريخية التي كانت تستعمل في شأنها من طرف رجال المخزن في نهاية القرن الماضي.

وإذا كانت ترد في الوثائق عبارات الأملاك البعلية والأملاك البورية[1]، فإنه

(1) أمناء إيالة النكنافي مع المكلفين بالأملاك إلى السلطان في 15 جمادى 1، 1306/ 17 يناير 1889، الخزانة الحسنية (خ ح)، كناش (كـ) 154، ص 6.

كانت هنالك كلمة أخرى تشير إلى حقول الحبوب بمختلف أنواعها؛ حيث تتحدث عن «**الاكَرانات**» أو «**الاجرانات**»، وعن مفردها «كَران» أو «جران»[2].

وإذا كان من الممكن لمن يبحث في القواميس اللغوية العربية عن أصل كلمة جران أن يذهب إلى أنها تحريف لكلمة جرن التي تعني الحوض ويمكن أن تعني أيضاً مخزن الحبوب[3] فإن الأقرب إلى الواقع هو أن رجال المخزن وكتابه كانوا يطلقون كلمة «كَران» و«كَرانات» تحريفاً في صيغة المفرد للكلمة الأمازيغية «**إيكَر**» و«**إيكَران**» في صيغة الجمع التي تعني الحقل والحقول[4].

كما تتحدث الوثائق المخزنية أيضا على «الأشجار والبحاير سقويها وبورها»[5] وعن «العرصة السقوية»[6]، وعن الأملاك «التي بوادي تامر والتي بالعيون دون البورية»[7]، وعن خدمة بعض الأملاك «وسقيها»[8]. كما كتب أحد الأمناء إلى السلطان بأنه حريص «في أمر الأملاك من الوقوف على السقي»[9]. وقال آخر «بأنه واقف على حراثة سيدنا... ووقف في شأن مصارف الماء وحاز وسقي سائر الزرع»[10] مما يدل على أن السقي كان يستعمل في أملاك المخزن سواء في زراعة الحبوب أو في البستنة والزراعات الشجرية.

---

(2) حمادي المسفيوي إلى السلطان في 21 رجب 1306/ 24 مارس 1889، خ ح، كـ 154، ص 20.

(3) - Robert DOZY : **Supplément aux Dictionnaires Arabes**, Beyrouth, Librairie du Liban 1960

(4) أشكر الأستاذ جامع بيضا الذي ذكرني أثناء المناقشة التي تلت هذا العرض، بالأصل الأمازيغي لهذه الكلمة.

(5) الأمين ولد الحاج الهاشمي الجديري إلى السلطان في 10 رمضان 1306/ 9 ماي 1889، خ ح، كناش 154، ص 126.

(6) نفس الوثيقة أعلاه.

(7) أمين مستفادات الصويرة إلى السلطان في 14 جمادى I 1306/ 16 يناير 1889، خ ح، كـ 154، ص 5.

(8) الأمين الطاهر الحسناوي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، **المصدر نفسه**، ص 48.

(9) الأمين الرجراجي إلى السلطان في نفس التاريخ، نفس المصدر، (**ن م**)، ص 52.

(10) عباس أمزال إلى السلطان في 7 شعبان 1306/ 8 أبريل 1889، (**ن م**)، ص 59.

2 ــ بهائم المخزن :

كان المخزن يتوفر على ثروة حيوانية متنوعة بالبوادي المغربية، إذ تتحدث الوثائق عن «**غنم الجانب العالي بالله**» وعما عند القبائل «**من ماشية البقر**»(11) وعن الحمير أو «دواب الخدمة»(12) كما تذكر إبل المخزن وخيله(13) إضافة إلى العجول(14) والثيران(15) مما يدل على أن بهائم المخزن لم تكن محصورة في الابل والخيل والبغال «المتخذة لتنقلاته وحركاته»(16).

وكان المخزن يحظر جزءا من هذه البهائم في أماكن خاصة بالبوادي كانت تعرف بـ«العذير»(17) وتجمع بالعذائر(18). وقد ذكر منها ابن زيدان حوالي عشرة بأسمائها كانت تضم البقر وإناث الفرس خاصة(19).

ولكن جل بهائم المخزن كانت تكلف بصيانتها ورعايتها القبائل في إطار نظام تتحدث عنه الوثائق باسم «الْهَوِير» (كذا بالشكل : الهاء مفتوحة والواو مكسورة) و«الهوائر»(20).

وقد كانت جميع هذه البهائم توسم وتطبع بطوابع خاصة تبين ملكيتها للمخزن وترمز إلى الجهة المحظورة بها(21).

---

(11) أمالك إلى السلطان في 18 رجب 1306/ 21 مارس 1889، خ ح، كـ 154، ص 15 و16.

(12) أمالك إلى السلطان في 24 رمضان 1306/ 23 ماي 1889، **نفس المصدر**، ص 162.

(13) العرائشي إلى السلطان في 22 رمضان 1306/ 21 ماي 1889، **ن م**، ص 160.

(14) البوزيادي إلى السلطان في 21 رمضان 1306/ 20 ماي 1889، **ن م**، ونفس الصفحة.

(15) عامل أزمور إلى السلطان في 20 رمضان 1306/ 19 ماي 1889، **ن م**، ص 155.

(16) عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الرباط، المطبعة الوطنية، 1929-1933، الجزء الثاني، ص 502-503.

(17) نعيمة هراج التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن**، منشورات كلية الآداب بالرباط، أطروحات ورسائل 2، مطبعة فضالة، 1979، ص 371.

(18) العذير من العذرة وهي العلامة التي كانت توسم بها بهائم المخزن.

(19) الإتحاف، ج 2، ص 502، **مرجع سبق ذكره**.

(20) الهَوْر تعني القطيع، انظر منجد الطلاب.

(21) ابن زيدان، **الإتحاف**، ج 2، ص 502 و503 و530.

3 ــ أصول هذه الأملاك[22] :

كانت تضاف باستمرار إلى أملاك المخزن بالبادية أراضي جديدة وبهائم زائدة تأتيه من مصادر جباياته الشرعية وغير الشرعية.

وهكذا تتحدث إحدى مراسلات أمناء الأملاك المخزنية بالشياظمة إلى السلطان عن «بيان بعض أملاك المنقطعين بقبيلة المناصرة (وبأنهم كذلك) حازوا أملاك المنقطعين بالساحل»[23]. وتشير وثائق أخرى إلى أن بعض الناس «انقرضوا ورجع ملكهم لجانب المخزن»[24] وإلى «بيان متروك ولد الرجراجي... وأنه مثبوت في الكناش السعيد»[25]. كما تتحدث بعض المراسلات المخزنية «عن البلاد الحجوية المحوزة لجانب المخزن من يد حجاوة»[26] وعن «حيازة بقر من بني مطير للجانب العالي بالله» دون أن تعطي أية إيضاحات.

وإذا كانت البهائم تدخل إلى الأملاك المخزنية عن طريق الزكاة والأعشار[27]، فإن مجموعة من الوثائق تشير أيضا إلى تملك المخزن للأراضي عن طريق الشراء إما للمصلحة العامة للدولة أو للفائدة الخاصة بالعائلة السلطانية، ومن أمثلة هذه

---

(22) لن أدخل هنا في النقاش الذي يعود بملكية الأرض بالمغرب إلى بدايات الفتح الإسلامي الأولي وهل فتحت أرض المغرب عنوة أو اسلم عليها أهلها. انظر فتاوي الفقهاء للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان عند سؤاله إياهم حول جواز فوض المكوس بعد هزيمة تطوان لدى محمد داود، **تاريخ تطوان**، تطوان، مكتبة الناصر، المطبعة المهدية، 1965، القسم الأول من الجزء الخامس، ص 99 إلى 119؛ وانظر كذلك :

- E. Michaux Bellaire, «L'Organisme Marocain», **Revue du Monde Musulman**, vol IX, 1909, p. 1-43.

(23) في سنة 1306/ 1888–1889 بدون ذكر لليوم والشهر، خ ح، ك 154، ص 11.

(24) الأمين ولد الهاشمي الجديري إلى السلطان في 10 رمضان 1306/ 9 ماي 1889، خ ح، ك 154، ص 126.

(25) الأمين الحسين بن الموذن الشيظمي إلى السلطان في 6 رمضان 1306/ 5 ماي 1889، ن م، ص 114.

(26) الخنشفي إلى السلطان في 14 شعبان 1306/ 15 أبريل 1889، خ ح، ك 154، ص 73.

(27) أخبر القائد محمد بن العربي الزيادي السلطان في 28 شعبان 1306/ 29 أبريل 1889، خ ح، كناش 154، ص 96 «بأنه (لما) كلم إيالته في دفع ما هو مخلد بذمتهم من العشر... طلبوا منه دفع النصف ماشية لأنها هي التي تروج بأيديهم» ووافق السلطان على ذلك شريطة أن تكون من «الخيل والإبل والبغال فقط».

الأخيرة ما كتب به قاضي تافيلالت إلى السلطان «في شأن ما أمر به من شراء الأصول لمولاي عبد العزيز»[28]، وما وافق عليه مولاي الحسن مُحْتَسِبَ مراكش الذي اقترح عليه شراء «جنانين» «من الأملاك المعتبرة التي لا ينبغي أن تكون إلاّ للجانب الشريف (...) لجانب سيدنا أو لجانب نجله الأعز مولانا عبد العزيز»[29].

أما شراء المخزن الأملاك خدمة للصالح العام فيظهر من الجهود التي كان يومر الأمناء والعمال بالقيام بها من أجل شراء كل عقار مهدد بالوقوع في ملكية الأجانب أو محمييهم. فقد أُمر عامل الصويرة بشراء «أروى» كان قد سيطر عليه أحد النصارى بواسطة الرهن[30]. كما أن أمناء مستفاد الجديدة وأمناء مرساها الذيْن أخْبر عاملهم السلطان بأن «بقعة» «قرب بني أمغار بشاطىء البحر (...) تَسَع حرث خمسة أزواج» اشتراها أحد النصارى «وله بها حرث ومطامير وغير ذلك» أمِروا بشرائها بما قومت به من صاحبها[31]؛ الشيء الذي اضطر الأمناء إلى «ملاطفة الأمر (...) حتى اشتريت البقعة بخمسمائة ريال ودفعوا الثمن وأثبت المحل بالكناش السعيد»[32].

وجدير بالذكر أن الأملاك الخاصة بالسلطان كانت منفصلة عن أملاك المخزن أو الأملاك العمومية، وتسير بشكل منعزل عنها في عهد السلطان سيدي محمد ابن عبد الرحمان أو نهايته على الأقل كما يفيد ذلك كتاب بتاريخ 2 شعبان 1288 «مضمنه الأمر بجعل أمين خاص على أملاك الجناب العالي بالله ولا تضاف لرباع المخزن»[33]. ولاشك أن السلطان مولاي الحسن الذي تلقى هذه الرسالة من والده أيام خلافته له بمراكش قد سار على نفس النهج فيما بعد كما يدل على ذلك وجود كنانيش خاصة بأملاك المخزن وأخرى خاصة بأملاك السلاطين بالخزانة الحسنية بالرباط.

(28) في 19 شعبان 1306/ 20 أبريل 1306، خ ح، ک 154، ص 83.

(29) رسالة محتسب مراكش إلى السلطان في 5 رمضان 1306/ 4 ماي 1889، ن م، ص 111.

(30) الرجراجي الذوبلالي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، ن م، ص 52.

(31) أمناء الجديدة إلى السلطان في نفس التاريخ ونفس المصدر، ص 53.

(32) أمناء مرسى الجديدة إلى السلطان في نفس التاريخ، خ ح، كناس 154، ص 53.

(33) خ ح، كناش 47.

II ــ طرق استغلال هذه الأملاك والإشراف عليها :

1 ــ من كان يشرف على أملاك المخزن بالبوادي ؟

أ) العــامـــل :

كان الإشراف على أملاك المخزن بيد العامل[34]. وإذا كان العمال ينفردون بهذه المهمة قبل الترتيب، فإنهم بعد تعيين الأمناء بالقبائل لم يبعدوا عن مسؤولية الاشراف على هذه الأملاك كما تبرهن على ذلك نصوص ظهائر تعيين بعض المكلفين بأملاك المخزن الفلاحية بين سنوات 1301هـ/1884م و1308هـ/1891م على الأقل. فقد جاء في أحد هذه الظهائر :

«أمرنا خديمنا الطالب محمد بن الجيلالي الدكالي بالنظر فيما هو لجانب المخزن بأغاظيم سقواً وبوراً وما فيها من الغروس والجنات على التوالي. وأن يقف مع المكلفين بالاكَرانات في جميع الحالات وصيفنا الحاج أحمد امالك وخديمنا القائد والقائد إبراهيم إبراهيم المسفيويان»[35].

وفي رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى عامله أحمد أمالك جاء ما يلي :

«فمضمن ما بظهيرنا الشريف الذي كتبنا للخديم الغندور ابن الطيب السرغيني هو أنا كلفناه بالنظر في فلاحات كرانات عين دادة وتسلطانت. أما عين دادة فقد زدناه على المكلف بها وهو وصيفنا القائد عبد الله بن عمر وشركناه معه في النظر في أمورها». ولم يكتف بهذا الإخبار بل أمره بقوله : «والوقت الذي يمكن لك الخروج معه على ذلك فاخرج ولا تعجز وعن الأخذ بالحزم لا تقلع، فليس من رأى كمن سمع وأعلمناك بهذا لتكون على بال»[36].

وهذا مما يدل على أن المكلف بالإشراف على الفلاحة المخزنية أُشرك في مسؤولية بعض الحقول مع قائد من جهة، ومن جهة أخرى أمر العامل بمراقبته في كل ما كلف به.

---

(34) نعيمة التوزاني، **نفس المرجع السابق الذكر**، ص 168.

(35) السلطان مولاي الحسن إلى محمد بن الجيلالي الدكالي في 18 ربيع II 1301/ 17 فبراير 1884، خ ح، كناش 516.

(36) السلطان إلى أحمد أمالك في 22 رمضان 1308/ 1 مارس 1891، خ ح، كناش 632.

ومن الأدلة أيضاً على بقاء مسؤولية العامل كاملة على أملاك المخزن بمنطقة ولايته ما أنَّب به السلطان القائد ابن الجيلالي السرغيني وابن درسة بعدما بلغه ضياع بعض المحاصيل قائلا : «فقد طالعنا تقويم ما فرط فيه حتى فسد من حبوب الجنات والسواقي السعيدة التي إلى نظركم فألفيناه مالا له بال وفسادا وضياعا لا يتصور وقوعه إلا في الأماكن المهملة التي لا ملاك لها ولا وقاية عليها ولا مكلفين بها وهذا كله في الحقيقة محسوب عليكم وفي عهدتكم»(37).

ب) أمناء الأمـلاك :

أما الشريك الأكبر للعامل في إدارة أملاك المخزن الفلاحية بالإضافة إلى أمناء القبائل فقد كان هو «**أمين الأملاك**» أو «**المكلف بالأملاك**»(38).

ويظهر أنه كانت هنالك درجات ومستويات من أمناء الأملاك. فقد كان الأمين الطاهر الحسناوي أمينا للأملاك حيث «أسند إليه أمر الأملاك السعيدة بقبيلة الشياظمة»(39) وكان تحت مراقبته وسلطته عدد من أمناء الأملاك. فعندما راسله السلطان «فيما كتب له من تشكي أمناء الأملاك بأنه لا يحضرهم معه على كراء بلادات المخزن وبيع غللها إلخ أجاب بأن الضابط الممهد الذي أعطيته نسخة منه وأمر بالتمشي عليه هو أن يحضر معه عند الكراء وبيع الغلل أمناء القبيلة وخليفة العامل؛ وأما **أمناء الأملاك**» فكل واحد يحضر لما هو مكلف به فقط ولا يحضر لما بيد غيره وأن كل أمين ملك يقصر نظره على ما بيده ولا يتعداه ليظهر القائم منهم من غيره...»(40).

وقد كانت ظهائر تعيين هؤلاء الأمناء تنص صراحة على المهام المنوطة بهم. فقد جاء في ظهير تعيين الغندور بن الطيب السرغيني السابق الذكر :

---

(37) السلطان إلى الخديم ابن الجيلالي السرغيني وابن دريسة في 4 جمادى I 1302/ 3 مارس 1884، خ ح، ك 360.

(38) رسالة أمناء إيالة النكنافي مع المكلفين بالأملاك إلى السلطان في 15 جمادى الأولى 1306/ 17 يناير 1889، خ ح، ك 154.

(39) الأمين الطاهر الحسناوي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، خ ح، ك 154، ص 48.

(40) نفس الأمين إلى السلطان في نفس التاريخ، خ ح، كناش 154، ص 51.

«كلفناه بالنظر في فلاحات كرانات تسلطانت (...) ففيها النظر مقصور [عليه] والكل تحت إشرافه في سائر الأمور وأمرناه أن يكون على بصيرة من ذلك بحيث يتخير في إبان الزراعة ما يناسب من البذر مع العارفين بذلك الأمر، ويتعاهد السدود والسواقي وما رآه من ذلك خارجا عن القانون في جميع الأحوال والشؤون كالغفلة عن الزرع في زمن الشتاء والمصيف وأن يتعاهد الزرع وسقيه وحراسته إلى تمام تربيته وبعدها إلى حصاده ودرسه ونقله»[41]؛ «كما جعلنا أمر المقدمينْ إلى نظر الغندور، فمن تبع منهم ما يكلفه به فذاك المراد منه ومن أبى إلا مخالفته والتعاصي عليه أو لم ينتقل عن عادته التي كان عليها وخرج عن الضابط الذي مهدناه له فقد أذناه في تربيته ورده إلى الجادة المأمور بها أو استبداله بغيره من الأفاقين، ومثل ذلك يجري في الخماميس، ثم نأمر وصيفنا أحمد أمالك إذا وجّه له (...) مسجونا من أولائك أن يقبله ولا يسرحه حتى يأتي هو لتسريحه حيث تحصل له التربية لينضبط الأمر في ذلك بحول الله»[42].

وقد أمر إبراهيم بن عبد الله الجراري الذي أشرك مع أمناء إداوْكَرض في الاشراف على جزء من أملاك المخزن بتلك القبيلة «بالبحث في حدود الأملاك المذكورة وتحقيقها والوقوف على عينها (...) فإن سلمها فذاك وإن بقي بيد أحد منها شيء يحققه ويعلمنا»[43].

وجاء في ظهير تعيين الأمين عمر بن العربي الشيظمي «أننا كلفنا ماسكه (...) بالوقوف على ما لجنابنا العالي بالله من الأملاك بوادي سيدي سعيد (...) وأسندنا إليه النظر في خدمتها وفيما فيه المصلحة لها من كرائها أو دفعها لمن يحرثها بجزء مما تخرجه (...) عند وقت الانتفاع بها وبيع غلة الأشجار عند بدء طلعها بعد السمسرة والوقوف على آخر زائد وإعلام جنابنا الشريف بما وقفت به وما استفيد من الجميع بعد البيع وتحصيل الثمن يدفع على يدك ويد العامل وأمناء القبيلة لأمين

---

(41) رسالة السلطان إلى أحمد أمالك في 22 رمضان 1308/ 1 مارس 1891، خ ح، كناش 632.

(42) السلطان مولاي الحسن إلى الطالب الغندور بن الطيب السرغيني في 25 شعبان 1308/ 3 يونيو 1891، خ ح، كـ 632.

(43) السلطان إلى الخديم الفقيه إبراهيم بن عبد الله الجراري القرمودي في 24 شعبان 1308/ 2 يونيو 1891، ن م.

المستفادات بالصويرة على العادة»(44).

ج) أمنـاء المستفـاد :

نعم كانت جميع إيرادات أملاك المخزن الفلاحية «توجه إلى أمين مستفاد المدينة المجاورة لها»(45). ولكن مسؤولية هؤلاء الأمناء كانت تتجاوز مسألة مركزة مداخيل هذه الأملاك المخزنية. فقد ذكر أمين مستفاد الصويرة ابن موسى الرباطي «أن ملك عبد الله أبهي كله نفاع (كذا) لأن غرسه كان على يده من أشجار اللوز والزيت وغيره...»(46).

وإذا كنا لا نعرف في أي إطار تولى الأمين ابن موسى العناية بهذه الأملاك فإن أمين مستفاد أزمور يظهر أنه كان مكلفا بصفته الشخصية على بعض أراضي المخزن بقبيلة هشتوكة ومسؤولا عليها مسؤولية مباشرة «وأما ما ذكرت في شأن السواني المعطلة فالعهدة عليك فيها حيث تركتها على حالها ولم تحدث فيها عملا مع أن **تكليفها في رقبتك**...»(47).

د) «الفـلاحـــون» :

ومن جملة المكلفين والمسؤولين عن أملاك المخزن أشخاص تنعتهم الوثائق بـ«**الفلاحين**» كانت لهم مكانة خاصة عند المخزن. فقد كتب القائد ابن الرشيد إلى السلطان «بامتثاله الأمر الشريف الصادر عليه سابقاً في شأن الفلاحيْن الحاج العابد بن سليمان الزياني والحاج بوشعيب النسب من إنزالهما بإيالته والاستيصاء بهما خيرا»(48).

كما نجد «**فلاحا**» آخر يحصل على ظهير توقير واحترام وهو الطالب ابن عبيدة

---

(44) السلطان مولاي الحسن إلى عمر بن العربي الشيظمي في 26 شعبان 1308/ 4 يونيو 1892، ن م.

(45) نعيمة التوزاني، **نفس المرجع**، ص 187.

(46) ابن موسى الرباطي إلى السلطان في 29 رجب 1306/ 31 مارس 1889، خ ح، كناش 154.

(47) السلطان إلى أمين المستفاد بأزمور في 10 ربيع II 1302/ 27 يناير 1885، خ ح، ك 360.

(48) ابن الرشيد إلى السلطان في 15 شعبان 1306/ 16 أبريل 1889، خ ح، ك 154.

الهشتوكي الدكالي «سدلنا عليه أردية التوقير والاحترام وحملناه على كاهل المبرة والإكرام ووظفناه في سلك «**فلاَّحة**» جانبنا العالي بالله ونأمر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يحترمه ويراعيه ويدفع عنه كل يد عادية حتى لا يلحقه أحد بمكروه بوجه من الوجوه...»(49).

وقد كان المخزن يلجأ إلى هذه الفئة من خدامه(50) في بعض المهام الخاصة. فقد طلب الأمين ولد الحاج الهاشمي الجديري من السلطان «توجيه «**فلاَّح**» من الحضرة الشريفة ليقوّم» أرضاً للمخزن استغلها القائد الزلطني واختلف معه أمناء الأملاك في تقويم ما يجب عليه أداؤه مقابل ذلك(51).

كما أن عثمان المجاطي أجاب «عن الكتاب الشريف الصادر له في شأن تقويم ما إلى نظره من زيتون شوشاوة بأنه وَجه **فلاحيْن** وعدلين ومن معهم لذلك فقوموا بما أداه إليه اجتهادهم ورسم التقويم طيه»(52).

إلا أن هؤلاء **الفلاحين** كانوا يكلفون أيضا بالاشراف على أملاك المخزن. فقد كتب محتسب الرباط إلى السلطان بأنه «وجه حساب **فلاحي الجناب العالي بالله** الذي أمر بإعماله معهم»(53). وكتب السلطان إلى **الفلاح** الطالب علي بن عبد الله أُحسن الحاحي في شأن بعض الأراضي قائلا : «فما حصل عليه وفق المكلفين بأمرها معك مما تقتضيه المصلحة فأنت من جملتهم فيه ثم لنا النظر فيه بعد»(54). وعندما اعلم «**الفلاح**» الطالب علي بن عبد الكريم «بما وقع من التفريط في أملاك جانبنا العالي بالله (...) وأن السبب هو إهمال المكلفين بها لها» أجابه السلطان

---

(49) مولاي الحسن إلى الطالب ابن عبيدة الهشتوكي الدكالي في 14 جمادى I 1301/ 13 مارس 1884، خ ح، كـ 516.

(50) استعمل السلطان مولاي الحسن في تذييله لإحدى الرسائل الواردة عليه والتي أخبر فيها بأن القنصل الفرنسي «أراد حماية الحاج بوشعيب المديوني الفلاح» العبارة التالية «من في الخدمة لا يستخدم فليمنعهم» رسالة القائد المديوني إلى السلطان في 13 شعبان 1306/ 14 أبريل 1889، خ ح، كناش 154.

(51) في 10 رمضان 1306/ 9 ماي 1889، **نفس المصدر**.

(52) في 1 رمضان 1306/ 30 أبريل 1889، **نفس المصدر**.

(53) في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، **نفس المصدر**.

(54) في 16 ربيع II 1302/ 14 فبراير 1884، خ ح، كناش 360.

بقوله : «... أما المكلفون المذكورون فلهم النظر في ذلك فما كان من فعلهم سدداً ومصلحة فلا كلام وإلا فالكلام معهم فيه بأواخره **وأنت من جملتهم فيما توافقوا عليه**»[55].

2 ــ كيف كانت تستغل أملاك المخزن الزراعية :

أ) بواسطة الاستغلال المباشر :

أي أن المخزن كان يقوم بنفسه بحرث الأراضي التي يملكها. وقد كانت هذه العملية تتم تحت إشراف العمال. فمثلا كان أحمد أمالك يشرف على حرث وخدمة أراضي المخزن بحوز مراكش، وكان حَمُّ بن الجيلالي يقوم بنفس المهام في المناطق المجاورة لمكناس وولد أبَّا محمد في ناحية فاس، إذ تتحدث إحدى الرسائل عن توصل أحد هؤلاء العمال بـ«كناش الضابط في الحرث»[56].

فعند حلول أوان الحرث كانت تصدر إلى مثل هؤلاء العمال والقواد الذين تقع أملاك المخزن الزراعية في مناطق نفوذهم أو بالقرب منها أوامر القيام بتويزة الحرث على الصيغة التالية «فلان، فنامرك أن تقوم على ساق في حرث تويزة جانبنا العالي بالله ببلاد إيالتك على العادة». وكانوا يتوصلون من المخزن بالبذور الكافية لذلك : «فيصلك اثنين وثلاثين جملا بقصد حمل الزريعة عليها لأكَرانات جانبنا العالي بالله ببلاد المخزن»[57].

ولكي يطمئن المخزن إلى أن هذه العملية ستتم في ظروف جيدة فإنه كان يأمر العمال بأن يختاروا نواباً ينوبون عنهم في الوقوف على هذه العملية. وهؤلاء الأشخاص هم الذين تتحدث عنهم بعض الوثائق المخزنية بـ«مقدمي الأكَرانات»، فقد كتب حمادي المسفيوي إلى السلطان «بامتثال ما أمر به من التوافق مع وصيف سيدنا الحاج أحمد أمالك في تعيين المقدمين لأكَرانات المحال التي أشار إليها أيده

---

(55) رسالة السلطان إلى الفلاح الطالب علي بن عبد الكريم في 16 ربيع II 1302/ 14 فبراير 1884، **نفس المصدر**.

(56) الحاج أحمد أمالك إلى السلطان في فاتح رمضان 1306/ 30 أبريل 1889، خ ح، كناش 154.

(57) السلطان إلى أمالك في 24 ربيع الأول 1306/ 28 نونبر 1888، خ ح، كناش 639.

الله (...) وتطويقهم عمل ذلك والاعلام بأسمائهم وأنسابهم...»[58]. وقد كان يشترط في هؤلاء «المقدمين» أن يكونوا «معروفين»[59] بل ومن «الأعيان»[60].

وفي نهاية الموسم الفلاحي كان الأمر يصدر من جديد إلى القواد والعمال «بالقيام بالحصاد والدراس لتوائزهم على العادة»[61].

وقد كان القواد والعمال المكلفون بهذه الأشغال يتحملون مسؤولية كل ما يفسد من الزروع بسبب عدم قيامهم بخدمتها أو تراخيهم في أمرها، وكان يفرض عليهم غرمها[62].

ب) بواسطة الاستغلال غير المباشر :

في الوقت الذي كان يصدر فيه الأمر بالقيام بتوائز الحرث كان المخزن يأمر أيضا أمناءه وأشياخه بالقبائل المختلفة «في شأن إكراء بلادات المخزن» التي بإيالاتهم[63].

ويظهر أنه بعد إقرار العمل بالترتيب الحسني أصبح الضابط «في أملاك المخزن بترابهم (أولاد بوزرارة) هو أن تسمسر في الأسواق في أول أكتوبر بمحضر الأمناء والأشياخ والعدول حتى تقف على آخر زائد ثم تمضي له ويؤدي كراءها»[64].

إلا أن شرط أداء الكراء كله مسبقاً كان يضر بالمكترين ويخلق مشاكل للأمناء

---

(58) في 21 رجب 1306/ 13 مارس 1889، خ ح، كناش 154.

(59) السلطان إلى حم بن الجيلالي في 26 ربيع الأول 1308/ 9 نونبر 1890، خ ح، كناش 639.

(60) السلطان إلى رح أبناصر الجرواني في 29 ربيع الأول 1308/ 12 نونبر 1890، نفس المصدر.

(61) عمر بوستة إلى السلطان في 26 رمضان 1306/ 25 ماي 1889، خ ح، كناش 154.

(62) رسالة السلطان إلى القائد الطيب الكندافي في 3 جمادى الأولى 1302/ 18 فبراير 1885، خ ح، كـ 360.

(63) رسالة السلطان إلى أمناء وأشياخ الحوزية، وأخرى إلى القائد التريعي في 26 رجب 1308/ 7 مارس 1891، خ ح، كناش رقم 632.

(64) القائد البوزراري وأمناء وأشياخ إيالته إلى السلطان في 6 شعبان 1306/ 7 أبريل 1889، خ ح، كـ 154.

في استخلاص واجبه في الوقت المحدد[65] مما دفع السلطان إلى الأمر بالتساهل معهم في جمعها «... فقد اشتكى الحارثون ببلادات المخزن بدكالة على يد عمالهم بتضررهم في أداء جميع الكراء الواجب عليهم معجلا وطلبوا التوسعة عليهم في بعضه فساعدناهم لادعائهم الضعف وعليه فنامرك أن تجعل معهم سداداً في أدائه منجما عند كل فريضة قدر معلوم يؤدونه إلى انتهائه بحول الله والسلام»[66].

إلا أن الظاهر هو أن لفظة الكراء قد اتخذت فيما بعد معنى المزارعة بـ«**الشركة**» أو بـ«**السهمة**» أو بـ«**تاشراعت**». فقد كتب السلطان إلى القائد الخلفي بقوله «فالذي يكون عليه عملكم في اكراء بلاد المخزن التي بمزارعكم أن يكون بسهمة الثلث في هذا العام حيث أعطى الله من خيره رفقاً بالضعفاء. فنامرك أن تدفعها بذلك لمن يؤدي ذلك في إبانه مع ما يجب عليه من العشور...»[67].

أما «**تاشراعت**» فهو تعبير كان رائجاً في نواحي الحوز ومعناها «دفع الأرض لمن يحرثها بجزء معلوم مما تخرجه».

وعن «**الشركة**» يوجد نص واضح يقول «بأن الذين تكون بيدهم أملاك المخزن للحرث بالشركة كانوا يعطون الثلث والعشر في السواني (أي في المناطق المسقية)، والربع والعشر في البور، وفي الثمار ثلاثة أرباع، ويقومون بالحرث والحصاد وغيرهما»[68].

أمّا نظام **الشركة بالخمس** فكان أيضا منتشرا في أملاك المخزن في القرن التاسع عشر، وكان مقترنا بحصول الخماس على زوجة للحرث أي على أدوات الإنتاج من مالك الأرض. ولا يستبعد أن يكون الخماسون هم الذين تشير إليهم كثير من الوثائق بعبارة «سكان أملاك المخزن» أو «سكان الأملاك»[69].

---

(65) السلطان إلى الأمينين إبراهيم الأحمر والطالب أحمد بن الدرقاوي في 9 ذي القعدة 1302/ 20 غشت 1885، خ ح، ك 364.

(66) رسالة السلطان إلى الخديم الأمين الطالب العربي الزبدي في 9 صفر 1304/ 7 نونبر 1886، أوردها عبد الرحمان بن زيدان في الإتحاف، ج 2، **السابق الذكر**، ص 396.

(67) في 25 جمادى الأولى 6/1308 يناير 1891، خ ح، كناش 639.

(68) رسالة السلطان إلى الفلاح الطالب علي بن عبد الله أُحَسن الحاحي في 16 ربيع II 1302/ 2 فبراير 1885، خ ح، ك 360.

(69) الأمين الجديري إلى السلطان في 10 رمضان 1306/ 9 ماي 1889، خ ح، كناش 154.

3 ــ تربية مواشي المخزن بالبوادي :

كانت تربية الماشية التابعة للمخزن تتم هي الأخرى بطريقتين :

أ) الطريقة المباشرة لتربية مواشي المخزن :

وكانت تتم في العذائر تحت مراقبة عمال المناطق التي توجد بها وتحت الإشراف المباشر لأمناء خاصين بها يعرف الواحد منهم باسم «**أمين العذير**».

وقد كان أمين العذير يسهر على عملية الإنتاج ويخبر المخزن دوريا بتطوراتها. فقد أخبر الأمين ابن الدرقاوي السلطان «بأنه باشر حساب ما في العذائر السعيدة في مارس...»[70]. كما كان يتلقى الأوامر بشأن كيفية العمل ويطبقها. وهكذا كان يؤمر من حين لآخر «ببيع الثيران الكبار من العذير وتعويضها بالصغار»[71]. ولكن عندما كان الأمر يتعلق خاصة بالبيع لشيء من المنتوجات فإن أمين العذير كان لا يسمح له بالتصرف بمفرده بل كان يكلف بالحضور معه أمناء من أقرب مدينة إليه أو من القبائل المجاورة[72].

وقد كانت العذائر تمتد على مساحات شاسعة، وكان المخزن يراقبها ويتفقدها بواسطة موظفيه. كما كان المخزن يقيم عليها حراسة خاصة وأن العذائر كانت مراعيها محرمة على مواشي القبائل التي كانت تصادر منهم إذا ضبطت وهي تأكل من عشب العذير؛ ولذلك كان المخزن ينهي القواد المجاورين ويأمرهم بمنع رعاياهم من النزول بمواشيهم حول العذير والرعي فيه[73].

ب) الطريقة غير المباشرة لتربية مواشي المخزن :

وهي التي كانت تقوم بها القبائل في شكل كلفة كانت تفرض عليها صيانة

---

(70) في 18 رمضان 1306/ 17 ماي 1889، خ ح، كناش 154، ص 149.

(71) الأمين ابن الدرقاوي إلى السلطان في 29 رمضان 1306/ 28 ماي 1889، خ ح، ك 154، ص 181.

(72) نفس الوثيقة أعلاه وكذلك رسالة عامل أزمور إلى السلطان في 20 رمضان 1306/ 19 ماي 1889، ن م، ص 115.

(73) الأمين إدريس بن مسعود إلى السلطان في 7 رمضان 1306/ 6 ماي 1889، ن م، ص 118.

دواب المخزن «على وجه الاحتفاظ إلى وقت الاحتياج»(74). وكانت هذه الدواب تتألف مما كان يفيض عن حاجة المخزن من بغال وخيول بعد انتهاء الحركات، ومن بهائم الحرث بعد الفراغ منه وكذلك من الدواب والمواشي التي كان يتلقاها في «الهدية».

ويبدو أن تقسيم هذه المهمة على عمال القبائل كان يتم بنوع من العدالة. فعندما اشتكى القائد المديوني بأنه يتعهد مائة وأربعة وستين بغلة بينما يكلف غيره من العمال بأقل من ذلك العدد أجابه السلطان بأن الحق معه ووعده بأن لا يكلف في المستقبل إلا بالعدد الذي ينوبه(75).

وقد كان يرافق هذه الدواب من قبل المخزن مستخدمون خاصون تصف الوثائق طبيعة عملهم وتطلق عليهم اسم «**الحمارة**» أو «**الحمارين**» كما تبين ذلك هذه الرسالة السلطانية إلى قائد دمنات التي تقول : «فيوافيك حمارة عشرة ومقدم لمقابلة هذه البغال الواصلة إليك صحبته (...) فقم بمؤونتهم على العادة **ولا دخل للحمارة فيها إلا الكنس والسرحة والربط** وماعدا ذلك فالعهدة عليك فيه»(76).

وقد كانت القبائل مجبرة على صيانة هذه البهائم والانفاق عليها وتعويضها إن ضاعت أو هزلت.

III ــ مشاكل الإشراف على أملاك المخزن الفلاحية :

1 ــ تعدد المشرفين ومشاكله :

إن إشراك العامل وأمناء القبائل وأمناء المستفاد مع أمناء الأملاك، و«الفلاحين» وباقي المكلفين في الإشراف على أملاك المخزن جعل مسألة إدارة هذه الأملاك صعبة. ولا أدل على ذلك من كثرة المراسلات المخزنية حول الأراضي المختلفة التي ضاع إنتاجها أو فسد بسبب «التفريط» أو بسبب عدم قيام المسؤول «بخدمته

---

(74) رسالة السلطان إلى القايد الشيظمي في 4 ربيع II 1308/ 13 نونبر 1890، خ ح، كناش 639.

(75) السلطان إلى القايد المديوني في 10 رجب 1308/ 19 فبراير 1891، خ ح، كناش 632.

(76) السلطان إلى الدمناتي في نفس التاريخ ونفس المصدر.

وتراخيه في أمره»[77].

وإذا كان هدف المخزن من تعدد المشرفين هو حرصه على تحقيق نوع من الفعالية في استغلال هذه الممتلكات العمومية فإن ذلك لم ينفع في جعل المخزن ينجح في تحصيل مداخيلها في الوقت المناسب خاصة وأنه كان في أمس الحاجة إلى المال. ذلك أن مداخيل الأملاك كانت نتيجة تعثر الحسابات بسبب عدم اتفاق آراء المشرفين لا تدخل إلى خزائن السلطان إلا بعد سنتين أو ثلاثة سنين بل أكثر. ومن أمثلة ذلك أن محاسبة أمين الصويرة لأمناء الأملاك في مناطق حاحا والشياظمة سنة 1306/1888–1889 كانت حول سنوات سابقة تعود إلى سنة 1299هـ/1881–1882 أي عن مبالغ تأخرت سبع سنوات كاملة دون أن تظهر مع ذلك أية إمكانية لوصولها إلى محلها[78]. هذا زيادة على ما كانت تعاني منه هذه المداخيل من أكل المسؤولين لها حيث تتحدث الوثائق عن تآمر بعضهم من أجل حيازة غلل الأملاك بأبخس الأثمان إما لحسابهم الخاص أو لفائدة أصدقائهم وذوي قرابتهم[79].

2 ـــ مشكلة الحفاظ على الأملاك المخزنية :

سبق لنا أن أشرنا إلى أن المخزن كان يبذل قصارى جهده للحفاظ على أملاكه ومنع وقوعها في يد الأجانب أو من كانوا في حمايتهم[80]. ولكن أملاك المخزن

(77) رسالتان سلطانيتان إلى كل من محمد بن بوستة والقائد الطيب الكندافي في 3 جمادى I 1302/ 18 فبراير 1885، خ ح، كـ 360.

(78) توجد بكناش الخزانة الحسنية رقم 154 خاصة في الصفحات 47 و48 و51 مجموعة من الرسائل وجهها الأمين الطاهر الحسنوي إلى السلطان في شهر شعبان 1306/ أبريل 1889 تتحدث عن المشاكل التي واجهته في تحصيل أكرية ومداخيل أملاك المخزن ونزاعه مع أمناء الأملاك وأمر السلطان العامل بشد عضده في ذلك، إضافة إلى الحديث عن الضوابط في المحاسبة وحول من يجمع محاصيل الأملاك ليدفعها إلى أمين المستفاد؛ وبعد وفاة الأمين الحسنوي سنة 1306/1889 واجه خلفه ابن موسى الرباطي نفس المشاكل، خ ح، كـ 154، ص 25 وص 71.

(79) الأمين لحسن الحاحي إلى السلطان في 19 شعبان 1306/ 20 أبريل 1889، خ ح، كناش 154 وكذلك أمناء إيالة الزلطني إلى السلطان في 18 شعبان 1306/ 19 أبريل 1889، **نفس المصدر**.

(80) الرجراجي الذوبلالي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، نفس المصدر، ص 52، وكذلك أمناء الجديدة إلى السلطان في نفس التاريخ ونفس المصدر، ص 53.

كانت غير محصية إحصاء دقيقا. كما أن التقاييد الخاصة بأملاك كل منطقة لم تكن متوفرة لدى المسؤولين المحليين، وفي بعض الأحيان كان يصعب العثور عليها حتى على المستوى المركزي. وهكذا إذا كانت بعض الوثائق تتحدث عن تسوية الوضعية القانونية لبعض أملاك المخزن بالبادية، فإن وثائق أخرى تتحدث مثلا عن إغارة هذه القبيلة أو تلك على بلاد المخزن «بالحرث بلا سهمة ولا غيرها»(81). كما تتعدد الوثائق التي تشير إلى العثور على أملاك لجانب المخزن «لم تُقيَّد بالكناش» ويتصرف فيها أحد الأمناء «لنفسه مدة من خمسة عشر عاما»(82)، أو فقط لفترة معينة. وتلخص الوثيقة التالية بعضا من حالات الترامي على الملك العام وجهاد المخزن من أجل استرجاعه والحفاظ عليه : «فقد أخبر بعض المكلفين بأملاك جنابنا العالي بالله بالشياظمة أنهم عثروا على بعض الأملاك من شأنها أن تحاز للمخزن وهي التي اشتراها العمال وخلائفهم أيام توليتهم، وحيث طلبوا من هي بيدهم بتحويزها لجانب المخزن كان منهم من ادعى التحبيس ومنهم من ادعى غير ذلك. وقد أمرناهم برد ذلك كله للشرع وأن التحبيس إن تبين بموجبه يسلم ويبقى كذلك على تحبيسه وقد أمضيناه، كما أن من ادعى بدعوى في ذلك وكانت له حجة مسلمة شرعا يبقى لهم أصله؛ ومن لم تكن عنده حجة أو كانت عنده إلا أنها غير تامة ولا مسلمة فيحاز ذلك للمخزن أيضا. وعليه فإذا وردوا عليك فتصفح حجتهم واجريها على مقتضيات الشرع على نحو ما بيناه لك واعلمنا بما ثبت عندك فيها والسلام»(83).

وختاما يمكن أن نلاحظ أن أملاك المخزن بالبادية في القرن الماضي تطرح عدة قضايا أهمها :

1 ــ أن المخزن كان فلاحاً منتجاً في البوادي.

2 ــ مفهوم الملك العام لدى المغاربة منذ القرن الماضي، إذ كان وسيلة للإثراء غير الشرعي للمكلفين بالسهر عليه، هذا إضافة إلى أنه كان مستهدفاً من طرف الغزاة الأجانب في إطار بحثهم عن وسيلة لتملك العقار بالمغرب.

(81) الأمين حم الكداري إلى السلطان في 25 شعبان 1306/ 26 أبريل 1889، خ ح، كناش 154.

(82) الأمين الطاهر الحسناوي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، **نفس المصدر**.

(83) السلطان إلى الفقيه القاضي السيد محمد بن أبي النصر البكراوي في 16 ذي القعدة 1302/ 27 غشت 1885، كناش الخزانة الحسنية رقم 364.